٣٠٠ جرام الاستهلاك اليومي للمواطن

صناعة الخبز بين ارتفاع الأسعار وتراجع الأوزان

يعتبر الخبز من المكونات الرئيسية في الوجبات الغذائية في المائدة اليمنية والمصدر الرئيسي للطاقة حيث يقدر الاستهلاك اليومي للمواطن اليمني بحوالي (٣٠٠) جرام من الخبز ومع ذلك نجد أن صناعة الخبز في اليمن تعتمد على القمح والدقيق المستورد بنسبة عالية جداً حيث بلغت الكمية المستوردة للعام ٢٠٠٢م نحو (١,٥) مليون طن من القمح والدقيق بقيمة (٣٥) مليار ريال فيما بلغ الانتاج المحلي لنفس العام (١٣١٧٣٣) طناً من القمح والدقيق لتصل بنسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٧,٥٪ فقط.. التحقيق التالي يسلط الضوء حول واقع صناعة الخبز في بلادنا من الناحيتين السعرية والغذائية خاصة مع تراجع احجام الخبز ووزنه من (١٢٠) جراماً إلى حوالي (٥٠) جراماً فقط وزيادة الأسعار على الرغم من هذا التراجع في الاوزان.

تحقيق أحمد مسعد الاسد

وزارة التجارة: لابد من تحسين نوعية الخبز من الناحيتين السعرية والغذائية

أصحاب الأفران نحن أمام خيارين.. تقليص الوزن أو رفع السعر

■ شكري الفريس

■ سالم المعمري

■ محمد سالم الدخيت

ترجمة المقترحات

الأخ / سالم المعمري مدير التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة يقول أن واقع صناعة الخبز في بلادنا بحاجة إلى إعاده النظر في تحسين نوعية الخبز من الناحيتين السعرية والغذائية حيث نلاحظ تراجع الاحجام وزيادة الاسعار وهذا بدورة لا يتناسب مع القدرات الشرائية للمستهلك اليمني، ونحن الآن بالوزارة بصدد تقديم مقترحات وتصورات لتحسين صناعة الخبز وسيكون دور الوزارة ترجمة مقترحات المختصين والجهات ذات العلاقة وتطبيقها على ارض الواقع وليس مجرد حبر على ورق.

ويضيف أعتقد بأنه يجب على وزارتي الصناعة والزراعة ومؤسساتها المختلفة أن تقوم بوضع المواصفات الخاصة بتنفيذ برنامج تقنيات الدقيق المركب في اليمن وإلزام المطاحن الأهلية للأخذ بإنتاج الدقيق المركب ، وكذلك الزام المستوردين ومنتدى مدخلات الخبز بالمواصفات والمقاييس اليمنية المعتمدة لهذه المواد حماية لأنفسهم وللمستهلك لصورة عامة وكذا اصحاب المخابز والافران للتقييد بالمواصفات المعتمدة للخبز بمختلف انواعة وتحديد الاوزان والاسعار وفقاً للأوزان المحددة من خلال تفعيل الدور الرقابي من قبل الجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى التأكد من الاوضاع الصحية للأفران والعاملين فيها..

تفعيل الرقابة

الأخ/ أحمد البشة نائب مدير عام الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة يقول: لقد قامت الهيئة باعداد موصفات خاصة بصناعة الخبز من خلال تحديد المواد المستخدمة في صناعتها ونسعى في الوقت الراهن على تحديث هذه المواصفات الخاصة بالدقيق التي تتوائم مع مواصفات الحبوب المعروفة بالكودكس دستور الاغذية المعمول به عالمياً وبالتالي فأن الهيئة تقوم بتوزيع نموذج خاص بتعديل وتحديث مواصفات خاصة بالصناعات الغذائية مع الأخذ بالاعتبار الوضع البيئي والصحي وتحديد انواع الخبز وأوزانها وكل ما يتعلق بمدخلات الخبز بحيث تكون القيمة الغذائية صحية وكذا مراعاة القيمة السعرية بحيث تكون مناسبة لمستوى دخل المستهلك بصورة عامة.

وفيما يتعلق بعلاقتنا بالجهات المعنية فهي ممتازة جداً والدليل على ذلك أنه تم مؤخراً تشكيل لجنة فنية خاصة بمعالجة قضية ارتفاع أسعار الخبز بأنواعه واحجامه وحددت لكل جهة مهامها وإختصاصاتها ونحن بدورنا بالهيئة نقوم باعداد المواصفات وتحديد الشروط والمتطلبات الضرورية في الأفران والمخابز وتفعيل عملية الرقابة على صوامع الغلال والمطاحن ومواصفات الحبوب والدقيق المستورد وكذلك توعية المستهلك عن الاضرار الناتجة في الاستخدام السيء لهذه المواد غير الصحية بحيث نضمن وصولها للمستهلك بقيمة غذائية صحية وبالاسعار المناسبة لمستوى دخل المستهلك اليمني..

إيجاد توازن

أما الأخ/ شكري الفريس المدير الاقليمي للاتحاد العربي للصناعات الغذائية فقد اشار بالدور الذي تقوم به الحكومة اليمنية في مجال تطوير تقنيات صناعة الخبز وذلك دعماً ليوم الرغيف العربي الذي أعتمده الاتحاد ليكون محطة سنوية على الصعيد القومي بهدف الارتقاء بصناعة رغيف الخبز زراعة وتصنيعاً وتدعيمة تغذوياً وبناء الأمة العربية في حقوق زراعة الحبوب في مختلف مراحل تصنيع الخبز وايصاله للمستهلك بأحسن جودة وباسعار تتلائم مع القدرات الشرائية للمواطنين بصورة عامة.

ويضيف لقد لمسنا الدور الذي تقوم به وزارتي الصناعة والزراعة في اليمن في مجال تطوير الصناعة الغذائية نظراً لادراك قيادتي الوزارتين المعنيتين بأهمية الأمن الغذائي باعتباره من الاولويات في مهامها لأن الغذاء هو الأساس الذي يهم الجميع وبالتالي فقد وجدنا تجاوباً كبيراً من قبل الجهات المصنفة للرغيف لإيجاد توازن في مسألة الاحجام والاسعار المتعلقة بالخبز بمختلف أنواعة واستعدادها لعملية ادخال الخلطات الجديدة في صناعة الخبز وهذا مؤشر إيجابي أن يهتم القطاع الخاص بقضية الأمن الغذائي من خلال تطوير تقنيات صناعة الخبز..

خلطات جديدة

أما الدكتور عبدالله سيلان – منسق البرنامج الوطني للبحوث المطرية –فيقول: اعتقد بأن لا بد من مواجهة ظاهرة ارتفاع اسعار الخبز وتراجع احجامها من خلال تشجيع الانتاج الداخلي للمحاصيل الزراعية عن طريق وضع استراتيجية وطنية لزيادة الانتاج الزراعي بحيث تتواكب مع سياسة نظام السوق المفتوح لأنه من الصعب تشجيع سلعة معينة في ظل إنفتاح السوق ولكن يمكن العمل على تشجيع القطاع الزراعي لرفع مستوى الانتاجية من الحبوب والقمح بهدف توفيره في السوق باسعار مناسبة لمستوى الدخل العام للفرد.

ويضيف بالنسبة لتحديد القيمة الشرائية ولاحجام المطلوبة للخبز بمختلف انواعه فهي مرتبطة بمدى توفير مادة القمح وعدم احتكارها لدى جهات معنية بالإضافة إلى وجود تقنيات متطورة وجديدة في خلطات القمح أثناء صناعته كما هو معمول به في بقيه دول العالم لما من شأنه تغيير النمط الغذائي وتوفير احتياجات المستهلك من الخبز خاصة وأن مجتمعنا اليمني يعتمد بدرجة رئيسية في غذائه اليومي على مادة الخبز بنسبة عالية جداً وهذا يستدعي تطوير هذه الصناعة والعمل بالخلطات الجديدة نظراً لعدم توفير مادة القمح وارتفاع اسعارها عالمياً..

عدة عوامل

الأخ / محمد سالم الدخيت صاحب شركة متخصصة في مجال المخابز يقول: اعتقد أن أفضل وسائل تطوير صناعة الخبز في بلادنا تعتمد بدرجة رئيسية على إيجاد معاهد متخصصة لدراسة العاملين في هذا المجال أي التقنيات الخاصة بصناعة وانتاج الخبز بانواعه وفق المواصفات العالمية واليمنية بدرجة رئيسية وإذا استطعنا أن ننتج لهذه المجموعة من الجهد حتى نستطيع أن نحصل على العيش النظيف والصحي بمواصفات عالمية وهذا لن يتحقق إلا بوجود المعاهد المتخصصة نستفيد من مخرجاتها من الكوادر البشرية المؤهلة لتطوير هذه المهنة وليس كما هو حاصل أن يعملوا في صناعة الخبز أناساً غير مؤهلين.

ويشير إلى عدم وجود كوادر مؤهلة ومتخصصة في الافران والمخابز يتسبب في غياب العوامل الصحية والبيئية لصناعة الخبز وذلك نظراً لجهل العاملين في هذا المجال وعدم اكتراثهم للمواصفات والمقاييس مما يتسبب في حدوث مضاعفات لدى المستهلك أما العنصر الاخر المتعلق بزيادة اسعار الخبز وتراجع احجامها فهي مرتبطة بارتفاع الاسعار للدقيق والحبوب التي بدورها أثرت على أصحاب الافران ودفعتهم لرفع اسعارها وتقليص احجام الخبز بأنواعه لتفادي الخسائر حيث كان وزن رغيف الخبز الواحد ما بين (١١٠-١٢٠) جراماً وتراجع وزنه إلى (٥٠٪) مابين (٥٠-٦٠) جرام ومع ذلك نجد أن اصحاب الافران ما يزالون يطالبون برفع اسعارها رغم تراجع حجمها نتيجة ارتفاع اسعار القمح، وهم الآن أمام خيارين الاول تقليص الوزن إلى أقل من (٥٠) جراماً أو رفع القيمة السعرية للخبز الحالي بحجمه المعروف أو اغلاق الافران حتى لا تتضاعف خسائرهم ويصبح من المستحيل استمرار العمل فيها خلال الفترة القادمة خاصة وأن قيمة الكيس الدقيق وصل إلى (٣٠٠٠) ريال ولا نعلم إلى أين تستمر هذه الزيادة التي لا تبشر بخير.؟...

أشواق

عبدالكريم الخميسي

معادن اليمن

■ **بعد أن شاهد «الوضع المزري» للموميات اليمنية في «سرداب» الجامعة، أطلق أحد الخبراء – قبل أيام – صيحته المدوية بضرورة التوقف عن استخراج المزيد من «الموميات»، لأن باطن الأرض خير لها من ظاهرها!!**

■ ولكن هذا الاقتراح «لا ينطبق» على ما تختزنه أرضنا الطيبة من المعادن كالذهب، والنحاس، والحديد، والزنك، والرخام وغيرها، فإن استخراج هذه المعادن لا يعرضها للتلف، بل إنه يحقق لنا المكاسب الخمسة التالية :

١- يفتح آفاقاً جديدةً للاستثمار الوطني والأجنبي.

٢- يوفر المزيد من فرص العمل للعاطلين، ويقضي على مشكلة البطالة.

٣- يساعد على تعزيز احتياطاتنا من العملات الصعبة.

٤- يساهم في تسريع عملية التنمية والبناء.

٥- يضاعف الصادرات اليمنية إلى دول الجوار وغيرها من دول العالم.

■ **وإذا وجدنا أنه سيطول انتظارنا «للمستثمر الأجنبي»، فإن علينا تشجيع المستثمر الوطني «المقيم والمهاجر» لاقتحام هذا الميدان وإشراك المواطن في الاكتتاب العام، لا سيما بعد أن أثبتت الدراسات وجود تلك المعادن بكميات تجارية.**

■ وهنا لابد من تنبيه الحكومة الموقرة إلى أن مثل هذا الاستثمار يتطلب الإسراع في إصلاح أوضاع القضاء، وتفعيل دور المحاكم التجارية، وتعزيز الانتشار الأمني.

■ **وبما أن الاستثمار في مجال التعدين يتطلب إنشاء العديد من المناجم في أنحاء مختلفة من الوطن، فلابد من توفر وسائط النقل «الرخيص» بما يتيسر من «سكك الحديد» في المناطق السهلة، إضافة إلى «الوسائط» الأخرى.**

ص.ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail . com

تأملات

محمد العريقي

فارق أسعار النفط

■ **أنجزت بلادنا خلال الطفرة النفطية في السبعينيات والثمانينيات عدداً من المرافق الخدمية، وأقامت مشاريع كبيرة في مجال البنى التحتية.**

■ ودعمت تحويلات المغتربين الموازنة العامة للدولة، وحققت اليمن، بفضل تلك التحويلات، فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات، إلى درجة أن الخطط والبرامج المتواضعة لم تستوعب كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في ذلك الوقت.

■ **وهذا الوضع يُذكِّرنا اليوم بالارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، الذي قفز إلى أكثر من (٤٤) دولاراً للبرميل الواحد .. صحيح أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط لن يكون ظاهرة ثابتة ومستقرة، وإنما هو مرتبط بظرف طارئ، ولكننا لا ننكر أن هذا الوضع سيمر دون أن نستفيد من فوارق الأسعار المقدرة بالموازنة والسعر الحقيقي الذي وصل إليه خلال شهري يوليو وأغسطس.**

■ ومع إيماننا وثقتنا في أن التزامات الحكومة في الوقت الراهن غير التزاماتها في ذلك الوقت، فإن المتطلبات الآن أصبحت كبيرة مع زيادة عدد السكان واتساع مساحة الوطن، والإنجازات عملاقة، ولكن هذا لا يمنع من وضع تساؤل حول كفاءة الاستفادة من الفوارق المالية في أسعار النفط وتوجيهها نحو إنجاز مشاريع كبيرة واستراتيجية في إطار التنمية كان يصعب الحصول على تمويل لها في الظروف العادية.

■ **ولا شك في أن الحكومة مهتمة بالموضوع، ولديها من الأفكار والإجراءات مايمكنها من توجيه أي فائض نحو تفعيل وتحريك آليات التنمية بطريقة أفضل، حتى يلمس الناس مايتحقق بفضل الثروة الوطنية التي هي ملك للشعب.**

alariky@maktoob.com